أضــــواء على

موقف وزارة على ماهر

من الحرب العالمية الثانية

« دراسة وثائقية »(*)

للدكتور عبد الخالق محمد لاشين

فى ١٢ أغسطس ١٩٢٩ فاجأ محمد محمود — رئيس الوزارة المصرية — زملاءه أعضاء الوزارة وقيادات حزب الأحرار الدستوريين ونواب الأمة بتقديم استقالة وزارته طبقاً لرغبة الملك(١) . إذ يبدو أن الأخير رأى أن يدعم مركزه بإسناد الوزارة إلى على ماهر ساعده الأيمن ، لأنه وجد فيه « خير » من يتولى هذا المنصب فى « هذا الظرف الدقيق من حياة الأمة » ، نظراً لما كان يمر به العالم من « دور خطير »(٢) .

ويستوقف النظر فى أمر هذه الوزارة الجديدة أن على ماهر لم يكن حريصاً على أن يشرك معه فيها حزب الأحرار الدستوريين ، ذلك الحزب

---

* تقتضى الأمانة أن أسدى الشكر خالصاً للأستاذ حسن يوسف ، المشرف على مركز تاريخ مصر المعاصر ، التابع لمؤسسة الأهرام ، لتفضله باطلاعى على الوثائق البريطانية الخاصة بهذا البحث ، والاذن لى بنشر هذا البحث الذى كنت قد عاونت المركز المذكور فى إعداده .

الذى كان قد بنى خطته على أساس التعاون مع الوزارة الجديدة والاشتراك فيها[٣]. غير أن على ماهر خيب أمل الحزب وقادته عندما لجأ خلال مباحثات تشكيل وزارته إلى إحراج الحزب ووضعه فى مركز لا يسمح له بالاشتراك فيها[٤]. ففى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ صدر قرار تشكيل الوزارة من بين قيادات الهيئة السعدية وبعض المستقلين من أنصار على ماهر والقصر متجاهلا الأغلبية البرلمانية التى كان يتمتع بها حزب الأحرار الدستوريين فى مجلس النواب، وهى تلك الأغلبية التى كان الحزب قد حصل عليها فى انتخابات إبريل ١٩٣٨[٥]. وربما يفسر ذلك التجاهل أن التشكيل الوزارى الجديد استحدث منصبين وزاريين للشئون البرلمانية للمرة الأولى فى تاريخ مصر تولاهما سياسيان بارزان هما محمد على علوبة وإبراهيم عبد الهادى[٦]، ليستطيعا بما لهما من خبرة ونفوذ سياسى أن يتعاملا مع مجلس النواب والشيوخ فى مثل هذه الظروف الدولية الحرجة.

ولم يكد يمضى أسبوع واحد على تشكيل الوزارة حتى بعث مستر بيتمان — الوزير المفوض فى السفارة البريطانية فى القاهرة والقائم بعمل السفير نظراً لتغيب مايلز لامبسون — بمذكرة إلى على ماهر بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٩ يطلب إليه فيها أن تمنح الحكومة البريطانية «ممارسة حقها فى تعزيز القوات البريطانية المتمركزة فى مصر»، وأن تضع الحكومة المصرية تحت تصرف حكومة بريطانيا «جميع التسهيلات والمساعدات المنصوص عليها فى المادة السابعة من معاهدة التحالف»[٧]. كما تطلب إليها اتخاذ «جميع الأعمال التحضيرية الإدارية اللازمة لضمان إعلان حالة الطوارىء فى أقصر وقت ممكن متى دعت الضرورة إلى ذلك»[٨]. ومما يلفت النظر أن القائم بالأعمال البريطانى استند فى مذكرته إلى «أن حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها قد وقعت»، وهى العبارة التى أثارت اعتراضات بعض أعضاء البرلمان المصرى عند مناقشة معاهدة التحالف والصداقة التى وقعت بين مصر

وبريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦(٩) . على أن الحالة الدولية المفاجئة التى يشير إليها القائم بالأعمال البريطانى هى تهديد ألمانيا بغزو بولندا ، وتصميم كل من انجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولندا فى حالة تعرضها لأى غزو ألمانى(١٠) .

وفى أول سبتمبر ١٩٣٩ استقبل الملك فاروق سير مايلز لامبسون — السفير البريطانى فى القاهرة — وأعرب له عن « كامل استعداده للتعاون » مع الحكومة البريطانية . وناقشا معاً موقف إيطاليا فى حالة وقوع الحرب. وأبدى الملك للسفير عدم ارتياحه لسياسة انجلترا الخاصة بأن « تظل إيطاليا بعيدة أطول فترة ممكنة ، لأنه كان يرى أن الحكومة البريطانية « ستعمل على أن تشرك إيطاليا فى الحرب قريباً »(١١) . وينبغى أن نلاحظ أن هذه المقابلة وما دار خلالها من نقاش قد حدث فى نفس اليوم الذى أعلنت فيه ألمانيا الحرب على بولندا ، وقبل أن تعلن انجلترا حالة الحرب ضد ألمانيا .

وفى نفس اليوم — أول سبتمبر — بادر على ماهر بإعلان الأحكام العرفية فى مصر وتم تعيينه حاكماً عسكرياً . وقام باتخاذ كافة الإجراءات التى نصت عليها المعاهدة للرقابة العامة على البريد والمراسلات السلكية واللاسلكية ، وأعلنت حالة الطوارىء وأنشئت مصلحة رقابة النشر ، وكانت رقابة مشتركة مثلت فيها كل من مصر وانجلترا ، كما فرضت مجموعة من القيود الحربية والاقتصادية ، وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية ، ووضعت موانيها ومطاراتها تحت تصرف انجلترا . كما تم قطع علاقات مصر الدبلوماسية مع ألمانيا فى الثالث من سبتمبر ، وتم إلقاء القبض على الرعايا الألمان ووضع ممتلكاتهم تحت الحراسة ، وأصدرت الحكومة المصرية تصريحاً نص على ضرورة تفتيش السفن فى بور سعيد والسويس وإغلاق قناة السويس فى وجه السفن المعادية ، ولم يلبث أن أصبح المرور فيها قاصراً على سفن الحلفاء الحربية(١٢) .

وبالرغم من كل تلك الإجراءات التي اتخذتها وزارة على ماهر حتى من قبل أن تعلن انجلترا ذاتها قيام حالة الحرب ضد ألمانيا : وبالرغم من المعارضة التي أثارتها الأحزاب المصرية فيما بعد وخاصة حزب الوفد(١٣) ضد هذه الإجراءات ، فإن السفير البريطاني اعترض على موقف مجلس الوزراء المصرى وطالب بضرورة إعلان حالة الحرب على ألمانيا . غير أن على ماهر تذرع بوجود معارضة فى مجلس الوزراء « ضد إعلان حالة الحرب » . وقد وصف السفير البريطاني الموقف داخل مجلس الوزراء المصرى بأنه يعتبر « أول أزمة من نوعها فى تاريخ مصر المستقلة »(١٤) .

وقد بعث وزير الخارجية البريطانية فى الثامن من سبتمبر ١٩٣٩ بتأييده التام لموقف سفيره فى القاهرة ومطالبه من حكومة على ماهر مبدأ ضرورة قيام مصر باعلان حالة الحرب ضد ألمانيا متعللا بأن مصر سوف تكسب اقتصادياً من إعلانها لحالة الحرب ، كما أنها « سيكون لها الحق فى توقيع معاهدة الصلح على أساس المساواة مع الدول الأخرى »(١٥) .

وقد ظل السفير البريطاني فى القاهرة يمارس ضغطه بقوة كى يرغم على ماهر - رئيس الوزارة - على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، على الرغم من أن بريطانيا ذاتها قد تأخرت فى إعلان الحرب حتى الثالث من سبتمبر وبعد انقضاء يومين على غزو ألمانيا لبولندا . وقد جاء ذلك بمجرد إعلان «لحالة» الحرب معها فحسب ، وشاركتها فرنسا نفس الموقف(١٦) . ولقد كان من الممكن اعتبار الاجراءات والترتيبات التى اتخذتها الوزارة المصرية كافية للغاية ، فقد قوبلت بموجة من الهجوم والاستياء من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى على اعتبار أن مصر لم تكن قد أعلنت قيام حالة الحرب ، كما أن الحكومة الانجليزية ذاتها لم تكن قد أعلنت - مثلما فعلت مصر - الأحكام العرفية . بل اكتفى برلمانها وحكومتها بوضع التشريعات الكفيلة بحماية الدولة فى حالة الحرب دون تقييد لحرية الصحافة

ألمانيا إلا فى أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب(١٧) . ولكل هذه الاعتبارات وغيرها تريثت وزارة على ماهر فلم تعلن حالة الحرب مع ألمانيا ، حيث أن المخاوف كانت تساور البعض وتصدهم عن الاندفاع فى هذا التيار ، فقد كانوا يرون أن ألمانيا «لا تقهر» وأن تنفيذ مصر للمعاهدة بإعلان الحرب ، أمر خطير النتائج ، خاصة إذا ما اشتركت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا(١٨) . لكل ذلك أخذت وزارة على ماهر تثير المشاكل والتعللات كسباً للوقت من ناحية ، ومسايرة للرأى العام المصرى من ناحية أخرى . على الرغم من أن السفير البريطانى قد لوح خلال حديثه مع على ماهر بأن «مصر بموقفها هذا قد فاتها كثير من المجد ، إذ فشلت فى قيادة العالم العربى وخذلت العراق وزعزعت ثقة الحكومة البريطانية فيها»(١٩). وذلك تلويح له مغزاه نظراً لما لإعلان مصر حالة الحرب من أثر معنوى كبير فى البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط .

وأمام الضغط المستمر من جانب السفير البريطانى وافق مجلس الوزراء المصرى بالإجماع فى اجتماعه المنعقد بالاسكندرية مساء ٨ سبتمبر ١٩٣٩ على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، وإن كان قد علق موافقته هذه على أن يبعث السفير بخطاب إلى رئيس الوزراء المصرى مؤداه «أن إعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وأن المطلوب الآن هو إعلان قيام حالة الحرب» . كما تم إبلاغ السفير البريطانى ببعض المسائل التى تشغل بال الوزراء المصريين، ومنها حماية السفن المصرية فى الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط وعودة المصريين الموجودين بالخارج وضرورة اتخاذ بريطانيا الاجراءات اللازمة لضمان أمنها وسلامتها . وقد بعث السفير البريطانى إلى وزير خارجيته يطلب الترخيص له بتقديم الخطاب اللازم لرئيس الوزراء المصرى ، ويحيط الخارجية البريطانية علماً بكل تلك المسائل(٢٠) .

وقبل أن يتلقى السفير رد حكومته ، سلم إليـــه على ماهر - خلال اجتماعهما فى ٨ سبتمبر - صورة برقية كان قد تسلمها لتوه من حسن نشأت سفير مصر فى لندن مؤرخة فى ٧ سبتمبر تتعلق بمقابلة الأخير مع مستر بتلر وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، فهم منها نشأت أن بتلر يحبذ وقوف مصر على « الحياد » ؛ لما فى ذلك من تسهيل ورود أسلحه أمريكية للحلفاء. وهو ذلك الامر الذى يعد تغييرا كبيرا فى خطة مصر وسياستها من إعلان الحرب . وربما أن رئيس الوزراء المصرى قدم صورة تلك البرقية رغبة منه فى التراجع عن القرار الذى سبق أن اتخذه مجلس الوزراء من قبل والذى عده السفير البريطانى « فشل فى الوفاء بما عاهده عليه كتابة وشفهيا » . وقد عزا ذلك إلى دخول القوات الالمانية وارسو عاصمة بولندا ، وطلب من حكومته « إيضاحات تبدد سوء الفهم الذى وقع فيه سفير مصر »(٢١) .

وقد استمرت وزارة على ماهر من جانبها فى اتباع سياسة التسويف والمماطلة مستغلة عدم وصول الرد على ماطلبه السفير من حكومته. وأخذت تثير عدة مسائل دستورية تتعلق بقانونية إعلان حالة الحرب والاجراءات اللازمة لذلك. غير أن السفير الذى كان قد نفذ صبره طلب من رئيس الوزراء فى وضوح « هل الحكومة المصرية على إستعداد لإعلان الحرب ؟ » ، وإذا كانت على إستعداد فهل يجب دعوة البرلمان للاجتماع ؟ وذهب فى قوله إلى حد أنه « ينبغى أن تقوم الحكومة بما هو واضح وواجب عليها القيام به بموافقة البرلمان أو بغير موافقة » وقد اتخذ من وضع السودان وسيلة للضغط على رئيس الوزراء حيث صرح له « ماذا يكون عليه موقف السودان الشاذ: فهو محارب مع أحد الشريكين ومحايد مع الشريك الآخر!! » وقد استرعى ذلك الحديث انتباه على ماهر وطلب منه إمهاله حتى المساء ليبلغه بما ينتهى إليه الموقف فى اجتماع الوزراء مساء ٩ سبتمبر ١٩٣٩(٢٢) .

وقد قام رئيس لجنة قضايا الحكومة - عبد الحميد بدوى - بإعداد مذكرة

حول شرعية إعلان الحرب على ألمانيا من الناحية الدستورية صيغت ولا شك ببراعة فائقة ، كما استندت على أسس قوية وأشارت على الحكومة المصرية بعدم إعلان حالة الحرب إلا بموافقة البرلمان بالإجماع على اعتبار أن مصر ستخوض حرباً هجومية وليست دفاعية . ومما يسترعى الانتباه أن على ماهر أقحم الملك فاروق فى موضوع إعلان حالة الحرب من عدمه ونسب إليه أنه قد حضر تحرير مذكرة عبد الحميد بدوى(٢٣) .

وفى رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢ سبتمبر بعث السفير البريطانى بملاحظاته على ماورد بالمذكرة المصرية من حجج وأسانيد محاولا تفنيدها والرد عليها ، وقد خلص فيها إلى أن الحكومة البريطانية ينبغى أن توطن نفسها على أن الحكومة المصرية غير مستعدة لإعلان حالة الحرب فى الوقت الحاضر ، ولكنه طلب ضرورة أن تسجل حكومته فى ردها على المذكرة المصرية خيبة أملها ودهشتها لفشل رئيس الوزراء فى أن يفى بماوعد به مراراً وبصفة رسمية ، وأن « ما أظهره من المراوغة كان له أثر سىء ولم يقع من حكومة جلالة الملك موقع الرضا »(٢٤) . وقد ضاق السفير البريطانى ذرعاً بهذه المذكرة التى أعدها بدوى وذهب فى التهجم عليها إلى حد القول بأنها « ليست قرآناً منزلا » وأن الخبراء الدستوريين « إنما يؤخذ رأيهم باعتبارهم مراجع قانونية فحسب » وأن الذين لهم القول الفصل فى ذلك إنما هم « أعلى المستويات » فى مصر(٢٥) .

وفى نفس اليوم – ١٢ سبتمبر – بعث وزير الخارجية البريطانية – فيكونت هاليفاكس – ببرقية إلى السفير البريطانى فى القاهرة يبلغه بأن حسن نشأت سفير مصر فى لندن قد سلمه رسالة من على ماهر تفيد بأن الحكومة المصرية مستعدة لتنفيذ كل واجباتها والتزاماتها التى تتفق ونصوص المعاهدة . كما أنه قد قامت عدة صعوبات فى سبيل إعلان مصر لحالة الحرب وهى نفس الصعوبات التى قامت فى العراق الأمر الذى دفع الحكومة

المصرية إلى الاتصال بالحكومة العراقية لإقناعها بضرورة أن تحذو العراق حذو مصر . كما نقل إليه الحديث الذى دار بينه وبين سفير مصر فى لندن عند اجتماعه به فى ١٢ سبتمبر ؛ ذلك الحديث الذى تضمن التطورات التى مر خلالها موضوع إعلان مصر لحالة الحرب ضد ألمانيا والمصاعب التى واجهت ذلك(٢٦) .

وفى ١٣ سبتمبر أبرق هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره فى القاهرة يبلغه بأن فرصة مصر فى إعلان حالة الحرب قد ضاعت بعد القرار الذى اتخذه مجلس وزراء مصر فى ٨ سبتمبر وكان يقضى بعدم إمكانية صدور مثل هذا الإعلان إلا بعد عرضه على البرلمان ، لأن ذلك « قد يجر إلى متاعب وقد ينتهى إلى الرفض » كما عبر عن ذلك هاليفاكس ، كما أشار إلى السفير بأنه يرى « أن معاودة الضغط على الحكومة المصرية فى هذا الصدد لا جدوى منه »(٢٧) .

وقد عاد وزير الخارجية البريطانية فطلب من سفيره فى ١٥ سبتمبر تجاهل المذكرة المصرية التى أعدها عبد الحميد بدوى حول دستورية إعلان حالة الحرب على ألمانيا ، ذلك لأن الخارجية البريطانية كانت قد بنت خطتها على أساس أنها سوف « تلجأ إلى الصمت المطبق» لتدع على ماهر « يتمكن بمدى تبرمنا ، وما عسى أن يكون عليه موقفنا فى المستقبل » . كما أوضح له كيف انتهت مشكلة الرعايا المصريين فى ألمانيا سواء كانوا دبلوماسيين أو غير دبلوماسيين(٢٨) .

وقبل أن ينصرم شهر سبتمبر ويمر شهر واحد على إجتياح ألمانيا لأراضى بولندا ، ونظراً لموقف وزارة على ماهر من قضية إعلان مصر لحالة الحرب على ألمانيا وما اتسم به هذا الموقف من مراوغة واكتساب للوقت وانتحال لشتى المعاذير ، فقد ضاقت الحكومة البريطانية بوزارة على ماهر

وأخذت تفكر فى تغييرها واستبدالها بوزارة جديدة . وذلك لأنها قد أخذت عليه عدة أمور كانت تكفى واحدة منها فقط لإسقاط وزارة مصرية فى الظروف العادية(٢٩) غير أن أوضاع الحرب وما نجم عنها من حساسية شديدة لوضع انجلترا فى مصر وموقف الرأى العام المصرى إزاء الحرب برمتها قد جعل الخارجية البريطانية وممثلها فى مصر يتريثان كثيرا قبل اتخاذ أى خطوة عنيفة ربما يكون من شأنها أن تضاعف من «إثارة معارضة شديدة ضد تدخل انجلترا» فى شئون مصر الداخلية . كما أن عدم وجود سياسى مصرى يستطيع — من وجهة النظر البريطانية — أن يخلف على ماهر فى الحكم دفع السفير البريطانى فى القاهرة إلى أن يشير على حكومته فى لندن أن تكف أيديها فى الوقت الحاضر ولا تتدخل فى الأمر إلى أن تحين الفرصة المواتية إما بأن «تعم الشكوى» أو أن «يعبث [على ماهر] بأحكام الدستور» فعندئذ تجد انجلترا مبرراً لتدخلها بحجة إنقاذ موقف «ظاهر الخطورة فى زمن الحرب»(٣٠) .

وكان من الواضح أن من بين العوامل التى دفعت انجلترا إلى التريث قليلا قيام على ماهر برئاسة كل من الوزارة والديوان الملكى معاً . الأمر الذى كان يعنى أن اصطدام إنجلترا بعلى ماهر سوف يؤدى حتما إلى صدامها بالملك فى نفس الوقت والذهاب إلى حد استخدام القوة والتلويح بعزله ، وهو ما لم تكن إنجلترا راغبة فيه فى تلك الظروف على الأقل خوفا من موقف الرأى العام ثم من موقف الجيش المصرى . يضاف إلى ذلك أن إنجلترا — بالرغم من كل ذلك — قد امتدحت لعلى ماهر كل مواقفه وجهوده فى تنفيذ كافة ما طلب منه فيما عدا مسألتين فقط هما : إعلان حالة الحرب ، واعتقال بعض الموظفين الألمان . وفى هذا الصدد يذكر السفير البريطانى «أنه قد استجاب لمطالبنا بكل همة ، وأصدر تشريعات الطوارئ بسرعة لم يكن فى مقدور حكومة أخرى أن تقوم بها ، ويضيف «وقد

يكون له بعض العذر عن المسألتين المشار إليهما بسبب خشيته مما قد تسفر عنه الحرب، ومن الجائز أن يعدل موقفه مع بوادر انتصارات الحلفاء»(٣١).

على أية حال، فقد تجمد الموقف مؤقتا، وقبلت بريطانيا من مصر موقفها على مضض، وراحت ترقب تصرفات حكومتها بحذر وقلق شديدين طوال الأشهر المتبقية من عام ١٩٣٩ وأوائل عام ١٩٤٠ وإن ظلت ترى أن وزارة على ماهر تقوم بتنفيذ بنود معاهدة التحالف والصداقة بسخاء إلا أنها «تنفذها تنفيذ الكاره الساخط، وليس الصديق الحريص على معاونة صديقه وإنجاده». وهكذا كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية في مصر مشوبة بفتور كبير وعدم الثقة والاطمئنان إلى المستقبل(٣٢). وظل وضع مصر الدولى شاذاً وفريداً، فهى طبقاً للنصوص المعاهدة كانت فى حلف مع إنجلترا، وبالتالى وضعت مواردها تحت تصرف إنجلترا دون أن تكون رسميا فى حالة حرب مع ألمانيا. ولهذا لم يكن باستطاعتها أن تأخذ بموقف الحياد. إذ أن الفارق العملى الوحيد بين وضع مصر هذا وحالة الحرب هو أن القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك فى الحرب اشتراكا فعليا ضد الألمان(٣٣).

غير أن تطوراً كبيراً طرأ على الموقف العسكرى فى أوربا نتيجة لإجتياح الجيوش الألمانية أراضى كل من بولندا والنرويج وبلجيكا وهولندا والدانمرك وتوغلها فى الأراضى الفرنسية حيث لم تستطع القوات البريطانية والفرنسية الصمود أمامها، الأمر الذى أدى إلى سقوط وزارة نيفل شمبرلين فى إنجلترا باعتبارها وزارة غير قادرة على تحمل أعباء الحرب وإدارة دفتها وتشكيل وزارة قومية بريطانية برئاسة ونستون تشرشل فى العاشر من مايو ١٩٤٠(٣٤) ومن ناحية أخرى فإن موسولينى — عاهل إيطاليا — رأى مع التفوق العسكرى الألمانى أن الفرصة باتت سانحة أمام إيطاليا لاشتراكها فى الحرب إلى جانب حليفتها ألمانيا علها تظفر بنصيب من مغانمها عند

عقد الصلح . حقيقة أنه قد التزم موقف الحياد طوال الفترة الماضية فأتاح لبلاده أن تجني الكثير من الفوائد الاقتصادية والتجارية ، غير أنه بدأ مع التطورات العسكرية الجديدة يفكر جديا في دخول إيطاليا الحرب(٣٥) . ولهذا كان يهم بريطانيا بالدرجة الأولى أن تستطلع رأي الحكومة المصرية وموقفها فيما إذا دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا لأن ذلك سوف يشكل تطورا جوهريا في موقف كل من مصر وبريطانيا . ومن ناحية أخرى فقد كان يهم إيطاليا أن تتعرف على موقف مصر في حالة دخول إيطاليا الحرب مع ألمانيا .

ولهذا فقد سأل وزير إيطاليا المفوض في القاهرة على ماهر في ٢٥ مايو ١٩٤٠ عما إذا كان في نية مصر مهاجمة إيطاليا ، فرد عليه رئيس الوزارة المصرية بأن مصر ليس لديها هذه النية وأنها ستبذل كل جهدها لتجنب الحرب ضد إيطاليا ، ولكنها ستقاوم أي هجوم يشن عليها من جانب إيطاليا . وفي نفس اليوم فإن السفير البريطاني رأى - هو الآخر - ضرورة إبلاغ رئيس الوزراء المصري بأن بريطانيا - إذا ما وجدت نفسها في حالة حرب ضد إيطاليا - فإن مصر بطبيعة الحال ينبغي أن تقف إلى جانبها « كحليف محارب » . إلا أن رئيس الوزراء المصري عاد فكرر له ما سبق أن ارتأته حكومة مصر حول ضرورة عرض الموضوع على البرلمان والحصول على موافقته في حالة ما إذا كانت الحرب بعيدة عن مصر ؛ لأنها ستكون في هذه الحالة حربا هجومية . أما إذا ما وقع أي هجوم على أرض مصرية فإن الأمر يكون واضحاً تماماً بأنها ستكون حرباً دفاعية فلا داعي لدعوة البرلمان . وطلب من السفير عدم إثارة هذه المسألة في الوقت الراهن إنتظاراً لتطورات الموقف « فقد لا تثار المسألة أبداً » كل ذلك على الرغم من إلحاح السفير وتذرعه بأن الهجوم يكون في بعض الحالات « خير وسيلة للدفاع » . وقد اكتفى السفير بأن حذره من الدعاية الإيطالية التي تروج للنظرية القائلة بأن مصر يمكنها أن تظل بعيدة عن الحرب وهي آمنة إذا ما دخلت انجلترا في حرب ضد إيطاليا(٣٦) .

ولم يكتف السفير البريطانى بذلك بل إنه إنتهز فرصة مقابلته للملك فاروق فى أول يونية ١٩٤٠ ولفت نظره إلى الدعاية الإيطالية المتزايدة حول حياد مصر . فوعده الملك « بأنه سيتمهد المسألة » وأن كان لا يملك أن يصدر فى هذا الشأن « أمراً عاليا » ، كما أوضح للسفير بأنه قام بوضع أحد أعمام الملكة فريدة تحت الحراسة نظراً لتشيعه للايطاليين وليوله المحورية. بل ذهب الملك إلى حد القول بأنه مستعد لاتخاذ إجراءات مماثلة عند الضرورة وقد أبلغ السفير الملك بأنه فاتح على ماهر بلباقة « فى شأن تعزيز حكومته بضم عناصر أخرى إليها لتصبح فى وضع أقوى إذا ما عرضت مسألة (الحرب الهجومية) على البرلمان » . وكان السفير يقصد ضم عناصر وفــدية إلى الوزارة ، ومع أن الملك أبدى موافقته على ذلك إلا أنه « راح يردد المطاعن ضد الوفد » على حد قول السفير ، الذى اقترح على الملك أيضا ضرورة تسوية الخلاف القائم بين الوفد ورئيسه مصطفى النحاس من جهة ، والهيئة السعدية ورئيسها أحمد ماهر الذى يترأس مجلس النواب من جهة أخرى ، لأن ذلك قد يساعد على تدعيم الوزارة بتوسيع القاعدة ، فوافقه الملك على ذلك وإن أبدى امتناعه عن القيام بدور الوســاطة بينهما لأنه قد يزيد « الأمور سوءا بدلا من تحسينها » نظرا لأن المسألة « فى غاية الدقة » . كما ناقش السفير مع الملك كذلك حجة على ماهر الخاصة بموقف البرلمان من الحرب الهجومية ، فجاءه رد الملك بأنه - ومعه رئيس وزرائه - يعرفان كيف يتعاملان مع البرلمان إذا تمسك برأيه ؛ ويقصد بذلك أنه يعتزم أن يتخطاه . ويذكر السفير أنه نظراً لخطورة المسألة فإنه لم يشأ أن يسترسل فى الحديث عنها ، ويعلق السفير على موقف الملك بقوله أنه « لايزال وديا كما يبدو فى ظاهره ولو أننى لاأستطيع أن أقول إلى أى مدى يمكن أن نعتمد على ذلك إذا تأزمت الأمور » . وقد بعث السفير البريطانى بتقرير إلى وزير خارجيته فى لندن بكل ما دار بينه وبين الملك وعلى ماهر ، وطلب رأى الوزارة فى مسلكه هذا(٣٧) .

وفى الخامس من يونيه جاءه الرد من هاليفاكس مبدياً له عدم ارتياحه إلى الضغط الذى مارسه السفير على كل من الملك ووزيره الأول كى يتعهدا بإعلان الحرب على إيطاليا ، لأن ذلك الضغط ربما يسيء إلى بريطانيا أكثر مما يفيدها ، وأعرب له عن أمله فى أن تقدم الحكومة المصرية على عمل سوف تثبت الحوادث أن لا مفر منه . وأن مصر ستقف فى الحرب إلى جانب الحلفاء دفاعاً عن الحـــرية التى ينعم بها المصريون . كما أشار وزير الخارجية على سفيره فى القاهرة بأن «يكون مُقِـلّا فى أبداء النصيحة بصـدد تشكيل الوزارة فى مصر ، حتى لا يضايق الملك أو يساء تفسير نصيحته . أما فيما يتعلق بالخلافات الشخصية بين الساسة المصريين فقد أوضح له بأنها من « المشاكل الشائكة » ونصحه بأن يظل نفوذ السفارة البريطانية مستتراً إلا إذا اتخذت الأحداث « مساراً خطيراً »(٣٧)مكرر .

وفى نفس اليوم –٥ يونيه – بعث السفير إلى وزير خارجيته بتطورات جديدة نجم عنها تطور سريع للموقف فى مصر ، ذلك لأن جريدة البلاغ – الموالية للقصر – كانت قد نشرت مقالا دعت فيه إلى ضرورة وقوف مصر موقف الحياد فى حالة دخول إيطاليا الحرب(٣٨) . وهو الأمر الذى عبر عنه السفير بقوله أن الجو «أخذ يتسمم بالنظرية القائلة بالامتناع عن دخول الحرب أو بالوقوف على الحيـــاد » . مما دعاه إلى مقابلة على ماهر وحذره بلهجة قاسـية ، واتهمه بأنه يخدع بريطانيا . وقارن بين ذلك المقال الذى نشرته جريدة البلاغ وبين مقال آخر نشرته جريدة المصرى – الوفدية – دعت فيه إلى عدم الاطمئنان لتأكيدات إيطاليا بعــدم اعتدائها على مصر(٣٩) . وواضح من المقارنة التى عقـدها السفير المغزى الذى يقصـده من ورائها . وقد طلب السفير من رئيس الوزراء عدم السماح بنشر تلك الآراء « المضللة » والعمل على نشر الآراء « السديدة » التى يدعو لها الوفد فى هذه الأيام . غير أن رئيس الوزراء أنكر أية مســئولية له عن مقال

البلاغ ، وأوضح للسفير أنه قد أصدر تعليماته بمراقبة النشر ومنع جميع التعليقات ، كما أصدر تعليماته إلى وزير الدفاع بأن يعتمد أية مبالغ مالية تتطلبها الأغراض العسكرية ، وألا يتقيد في هذا الصدد باللوائح المالية العادية. وبأنه قد ناقش الموقف مع بعض الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ فأوضح لهم بأن الحرب لا محالة ستمتد إلى مصر ، وإن كان قد أبدى للسفير عدم استحسانه لإشادته بالجريدة الوفدية . وخلال هذه المقابلة نصح السفير رئيس الوزراء بأن يصدر تعليماته للحد من نشاط وزير مصر المفوض في روما — مراد سيد أحمد — لأنه — وفقاً لرواية السفير — يدعو إلى حياد مصر ، كما أنه يظهر عدم ولائه للحلفاء وقضيتهم الأمر الذى يضر بموقف انجلترا ومصالحها ، وإن كان على ماهر قد أوضح له بأن تعليماته لجميع وزراء مصر المفوضين فى الخارج تقضى بأن يقرروا حقائق الموقف فحسب ، وأنه لا سلطة لهم فى مناقشة موضوع حياد مصر(٤٠) . وقد ختم رئيس الوزراء حديثه بأن طلب بإلحاح ضرورة إعلان القاهرة مدينة مفتوحة ، وذلك فى مقابل أن يوافق للسفير على «كل المسائل الأخرى» . وهو ذلك المشروع الذى كان عبد الحميد بدوى - رئيس قلم قضايا الحكومة — قد أعده ؛ وأبدى بسببه جميع القادة العسكريين البريطانيين دهشتهم ، وكذلك الحكومة البريطانية فى لندن . وكان على ماهر قد فهم خطأ أن جنرال ويلسون — قائد عام القوات البريطانية فى الشرق الأوسط — قد وافق عليه . وقد رد عليه السفير البريطانى بأنه لا يستطيع أن يدلى برأى حول ذلك المشروع الآن لأن مقترحات بدوى تبحث على وجه السرعة . وفى ختام البرقية نفى السفير لوزير خارجيته الشائعات التى قيل أنها تتردد فى جو القاهرة بأن على ماهر يقوم بخداع انجلترا ، وإن كان قد أوضح بأن لرئيس الوزراء المصرى «شهرة فى الدس»(٤١) .

وفى السادس من يونيه استدعي وزير الخارجية البريطانية سفير مصر

فى لندن وأعرب له عن ارتياح حكومته لمسلك الحكومة المصرية خلال الأزمة الراهنة والترتيبات التى اتخذتها لتأمين الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجى وضـــد رجال الطابور الخامس الذين يقومون بترويج الدعاية المحورية . كما أوضح له مطامع إيطاليا فى شرق البحر المتوسط ، وطلب إليه أن يواصل إرسال التقارير المشجعة إلى حكومته فى مصر عن تصميم وعزم الشعبين البريطانى والفرنسى على مواصلة الحرب حتى النصر . كما أشار له أن مسألة إعلان القاهرة « مدينة مفتوحة » موضع بحث من جانب الحكومة والسلطات البريطانية ، وأنه يتحتم أن توافق الحكومة البريطانية على هذا الإعلان بشرط ألا يكون عقبة أمام السلطات العسكرية(٤٢) . كما أنه أراد من ناحية أخرى أن يتعرف على رأى السفير المصرى فى الموقف الداخلى فى مصر فى حالة وقوع غارات عليها ؛ وعما إذا كان ذلك سيترتب عليه اضطرابات داخلية ، فطمأنه السفير « بأن الأمن الداخلى يمكن المحافظة عليه بسهولة »(٤٣) .

وقد بعث وزير الخارجية البريطانية فى ١٠ يونيه ١٩٤٠ ببرقية إلى سفيره فى القاهرة أعرب له فيها عن تأييده لموقف السفير ومطالبه من رئيس الوزراء المصرى . وطلب إليه ضرورة إبلاغه بأن كل ما يقال عن حيدة مصر إنما هو « مقترحات مضللة تماماً » وأن الحكومة البريطانية سوف تتخذ من مصر بكل تأكيد قاعدة لعملياتها الحربية . وترك للسفير مطلق الحرية فى اختيار الأسلوب الذى يعالج به الموقف مع رئيس وزراء مصر(٤٤) .

وفى العاشر من يونيه ١٩٤٠ دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا على أثر سقوط فرنسا ، الأمر الذى أدى إلى تطور موقف كل من مصر وبريطانيا تطوراً جوهرياً . فإيطاليا — كما نعلم — تحتل ليبيا ومن ثم

تتاخم حدود مصر الغربية . وقد تولى جنرال جراتسيانى قيادة القوات الإيطالية فى ليبيا ليتوجه بها إلى مصر ويجعل من أرضها ميداناً لقتال انجلترا فيها . يضاف إلى هذا أن احتلال إيطاليا للحبشة جعل منها موضع تهديد دائم لمصر فى السودان وساحل البحر الأحمر . حقيقة إن إيطاليا سبق لها أن أعلنت على لسان موسولينى أنها مضطرة لدخول الأراضى المصرية لإخراج الإنجليز منها ، وأنها رغم ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد بحال أن تعتدى عليه أو تمسه . فهل يكفى مثل هذا الإعلان الذى روجته محطات الإذاعة لتظل الحكومة المصرية على موقفها من محور ألمانيا وإيطاليا؟ وهل تسمح بريطانيا للحكومة المصرية بأن تتخذ الموقف الذى تراه ؟؟ خاصة وأن القتال قد بدأ يتحرك سريعاً نحو الأراضى المتاخمة لمصر ، الأمر الذى قد ينتقل منها إلى مدن مصر وقراها فى أية لحظة .

لقد سبق أن رأينا كيف أن السفير البريطانى قد التقى برئيس وزراء مصر — إثر مقابلته مع وزير إيطاليا المفوض فى ٢٥ مايو الماضى لإبلاغه أن بريطانيا تتوقع أن تقف مصر منها موقف « الحليف المحارب » فى حالة اشتراك إيطاليا فى الحرب . كما أنه وقف موقفاً حازماً من الدعايات التى بدأت تروجها بعض الصحف المصرية لما سمى آنذاك « بحياد مصر » والامتناع عن دخول الحرب « وتجنيب مصر ويلاتها » . ولم يقتنع السفير بكل ذلك بل إنه أخذ يراقب الموقف بحذر ، وراح مع القادة العسكريين البريطانيين فى القاهرة يضعون كافة الترتيبات والخطط اللازمة لمواجهة الموقف فى حالة دخول إيطاليا الحرب . وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على كل من فرنسا وانجلترا فى ١٠ يونيه سأل وزير إيطاليا المفوض على ماهر عما عساه يكون موقف مصر ؟ فأبلغـــه الأخير بأن « مصر بطبيعة الحال ستعمل بما يتفق ومعاهدتها » مع بريطانيا . وقد طلب السفير البريطانى فى مساء اليوم ذاته من رئيس الوزراء المصرى تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة إزاء الرعايا

الإيطاليين التي تتعلق باعتقالهم وترحيل الوزير الإيطالي المفوض وجميع أعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية في مصر . وهي العملية التي أطلقت عليها السفارة البريطانية في وثائقها بعملية « التباك » . وقد استجاب علي ماهر « في الحال » لهذا المطلب ، وكلفت مراكز القيادات العسكرية البريطانية بالتعاون مع وزارة الداخليـــة المصرية بتنفيذ هذه العملية في ساعة محددة(٤٥) .

وفي اليوم التالي ١١ يونيه – قابل السفير البريطاني علي ماهر وأبلغه بتطورات الموقف العسكري وراح يذكره بوعوده والتزاماته السابقة تجاه الموقف . غير أن علي ماهر أوضح له بأنه تلقى الكثير من الأسئلة عن يزعمون أن مصر وهي لا تملك أكثر من خمســـة آلاف جندي كيف لها أن تلقي بنفسها إلى التهلكة بإعلان الحرب ؟ وقد أثار ذلك غضب السفير ، وعده تجاهلا للقوات البريطانية في مصر من ناحية ، كما رأى فيه « تقديراً خاطئاً لعدد الجيش المصري من ناحية أخرى . وأكد له مدى ما تعلقه حكومته من أهمية خاصة على معاونة الجيش المصري لها . وعند ذلك اكتفى السفير بإبلاغ علي ماهر بأنه إنما جاء ليطلب منه تســـليم جوازات السفر للوزير الإيطالي المفوض وأعضاء المفوضية الإيطالية في القاهرة . وقد نقل السفير البريطاني وقائع ما جرى خلال تلك المقابلة بينه وبين علي ماهر إلى وزير خارجيته في لندن ، وأعرب له عن قلقه من موقف رئيس الوزراء المصري(٤٦) .

وفي نفس اليوم – ١١ يونية أبلغ السفير البريطاني وزير خارجيته في لندن بأنه أصبح يشك في « حسن نية » علي ماهر . وأشار عليه بضرورة اتخاذ موقف حازم وعاجل ، كما أشار عليه بأن الموقف يقتضي تغيير وزارة علي ماهر وتشكيل وزارة جديدة على أساس أوسع يكون رئيسها مستعداً للوقوف مع بريطانيا « بإخلاص » ، كما يكون مستعداً لمواجهة إيطاليا

بقوة وحزم . ورشح كلا من حسن صبرى وحسين سرى وحافظ عفيفى أو غيرهم لتولى أمر تلك الوزارة الجديدة . كما أوضح السفير فى برقيته أن تنحية على ماهر تعنى الاصطدام بالملك فاروق لأنه سيعترض على اتخاذ مثل هذا الإجراء . كما أنه طالب ضرورة استعداد الحكومة البريطانية للاقدام على ذلك عند الضرورة . وفى حالة معارضة الملك فانه يجبر على التخلى عن عرشه وأضاف السفير بأن « لنا من الأمير محمد على خير من يساعدنا ، ونستطيع الاعتماد عليه والثقة به » . وزعم بأن « جمهرة الشعب المصرى ترحب بذلك التغيير »(٤٧) .

وفى صباح اليوم التالى — ١٢ يونيه — قابل السفير البريطانى على ماهر وأطلعه على التطورات العسكرية وأوضح له أن الإيطاليين قد اقتحموا أحد المواقع المصرية على الحدود الغربية جنوب السلوم ، وأن السلوم نفسها باتت عرضة لهجوم الإيطاليين ، الأمر الذى يحل «مشكلة الحرب الدفاعية والهجومية» ذلك لأن الحرب قد امتدت فعلاً إلى الأراضى المصرية مما يتطلب ضرورة إعلان الحكومة المصرية لحالة الحرب مع إيطاليا طبقاً للتعهدات والتأكيدات السابقة التى قطعها رئيس الوزراء على نفسه . وقد طلب السفير ضرورة ترحيل نائب القنصل الإيطالى فى السلوم فوراً . فوافقه على ماهر على نقله إلى الإسكندرية تحت الحراسة .

وقد أطلع على ماهر السفير البريطانى على البيان الذى اعتزم إلقاءه فى جلسة سرية أمام البرلمان المصرى بمجلسيه — الشيوخ والنواب — صباح اليوم ذاته ، والذى كان مقرراً أن يدلى به مساء الليلة الماضية . وقد تضمنت مراسلات السفير البريطانى مع وزير خارجيته أهم محتويات ذلك البيان . ولا ترجع أهمية تلك الوثيقة إلى أنها تضمنت أهم محتويات بيان رئيس الوزراء المصرى فحسب ، بل لأنها تصور كذلك فهم السفير البريطانى لذلك البيان ورد الفعل عنده إزاءه . بالإضافة إلى أنها تعتبر المصدر الوحيد الذي تحت

أيدينا حتى الآن لذلك البيان[٤٨] . ويذكر السفير أن على ماهر سيفتتح بيانه بالإشارة إلى التغيير الذى طرأ على الموقف منذ إعلان إيطاليا الحرب فى ١٠ يونيه ثم بالإشارة إلى الموقف الجديد الذى تجد مصر نفسها فيه . ويشير البيان إلى موقف مصر من ألمانيا منذ سبتمبر وإلى قطع العلاقات معها . أما مع إيطاليا فإن الوضع يختلف بسبب الجوار فى البر والبحر ، ومصر مصممة على التمسك بمعاهدة التحالف . أما عن نظرية حياد قناة السويس إذا كانت مصر فى حالة حرب فإن هذا الحياد يستحيل تطبيقه عملياً . والاتجاه العام لرئيس الوزراء هو أن يثبت للبرلمان وللجمهور بأن مصر قد بذلت كل ما فى وسعها للحيلولة دون الحرب وأنها بمقتضى المعاهدة ملزمة بتقـــديم جميع التسهيلات الممكنة لحليفتها وسوف تقوم بهذا كما فعلت ضد ألمانيا . وأن مصر متجهة بكل عواطفها نحو الحلفاء . ولـكنها بمقتضى المعاهدة غير ملزمة بإعلان الحرب فى جميع الأحوال وأنها لا بد لها من أن تحمى نفسها وهى مصممة على ذلك . فإذا ماوقع اعتداء بالقنابل أو هجوم على الجيش المصرى أو دخول فى الأراضى المصرية فهذا معناه الحرب . وهذا هو الموقف مبدئياً فإذا ماهوجمت هبت للدفاع عن نفسها ووقفت فى الحرب مع حليفتها ، وبعدئذ سيلمح رئيس الوزراء إلى رغبتنا فى أن تكون مصر معنا فى الحرب ثم يشير إلى حديثه منذ فترة قصيرة مع الوزير المفوض الإيطالى عندما سأله الوزير عما إذا كانت مصر ستهاجم إيطاليا إذا لم تقم إيطاليا بمهاجمتها وكانت إجابته بالنفى كما سبق أن أبلغ السفير والقيادات العسكرية البريطانية فى مصر بذلك . كما سيتضمن بيان على ماهر إشارة إلى موضوع إعلان القاهرة مدينة مفتوحة وإلى أن الأمر لا يزال قيد البحث . هذا كل ما نقله السفير عن البيان ، وتنبغى الإشارة إلى أنه قد تراجع فى برقيته إلى وزير خارجيته عما سبق له اقتراحه بضرورة تنحية وزارة علي ماهر ، حيث رأي أنه كان خلال لقائه معه أقل تردداً عما

كان عليه فى الليلة الماضية » . وإن كان قد نصح بأنه « لايزال يتطلب مراقبة شديدة »[٤٩] .

على أن أهم مايسترعى النظر فيما دار خلال إلقاء بيان رئيس الوزراء المصرى فى الجلسة السرية للبرلمان هوأن أحمد ماهر — رئيس الهيئة السعدية ورئيس مجلس النواب — قد عارض بيان رئيس مجلس الوزراء — وإن كان قد وافق عليه من حيث الشكل — وطالب المجلسين بضرورة الثقة بانجلترا ومنحها حقوقاً أكثر مامنحوها لها المعاهدة ، خاصة وأنه فى حالة انتصار كل من ألمانيا وإيطاليا فإنهما لن تحمدا لمصر موقفها الذى وقفته منهما . وقدم اقتراحاً يعبر عن الرغبة فى منح الديموقراطيات كل مايمكن من عون وتأييد . وقد ووفق على هذا الاقتراح . كما أن الأحرار الدستوريين — فى المجلسين — قد أيدوا بيان رئيس الوزراء . بينما امتنع الوفديون — وكان عددهم ١٢ عضواً فى مجلس النواب — عن التصويت على هذا البيان على اعتبار أن الحكومة لم تتح لهم الوقت الكافى للتشاور مع زعماء حزبهم فى مثل هذه الأمور الخطيرة[٥٠] .

ومما يستلفت النظر أيضاً أن على ماهر رفض فى بيانه أمام البرلمان مصارحة أعضائه بماسبق أن تعهد به لوزير إيطاليا المفوض من حيث أن مصر ليس فى نيتها مهاجمة إيطاليا ، ولكنها سوف تتصدى لأى هجوم يشن عليها . غير أنه صرح لهم بأنه « فى حالة عدم هجوم إيطاليا على مصر فإن الأخيرة لن تعلن الحرب ضد إيطاليا » . وهو ما أشار إليه السفير البريطانى فى برقيته ليلفت نظر وزير خارجيته إليه .

وعلى أية حال ، فبعد أن أدلى رئيس الوزراء ببيانه السياسى أمام البرلمان صباح ١٢ يونيه صرح وكيل وزارة الخارجية المصرية بأن الحكومة المصرية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا . كما أنه استدعى وزير إيطاليا

المفوض فى مصر وأبلغه بأن عليه أن يرحل عن مصر هو وأعضاء بعثته الدبلوماسية ، ولكن نظراً لأن الحكومة المصرية أرادت ألا تتكرر معها مسألة احتجاز أعضاء بعثتها الدبلوماسية فى ألمانيا ، فانها لم تسمح للوزير الإيطالى المفوض وأعضاء مفوضيته بمغادرة مصر إلا بعد أن تغادر البعثة الدبلوماسية المصرية روما وتخرج من إيطاليا بأمان ، كما أضاف وكيل الخارجية المصرية بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على أن ترعى مصالح مصر فى إيطاليا(٥١) .

وفى ١٤ يونيه توجه على ماهر وبرفقته صديقه المخلص عبد القوى أحمد وزير الأشغال العمومية إلى السفارة البريطانية - بناء على استدعاء من السفير البريطانى - وطلب السفير من على ماهر ضرورة قيام الحكومة المصرية بمصادرة جميع السفن الإيطالية الراسية فى المياه المصرية وتسليمها للسلطات البريطانية ، ومنع الاتجار مع العدو وتطبيق الأمر العسكرى رقم٦ على إيطاليا ، وهو الذى تم بمقتضاه فرض حالة الطوارىء ضد ألمانيا . كما طلب السفير ترحيل أعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية وضرورة مراقبة النشر لمنع نشر أى مقالات تروج للدعايات الإيطالية ، وقد أشاد السفير فى حديثه مع رئيس الوزراء بموقف الوفد والصحف الوفدية المؤيد تماماً لبريطانيا. كما أكد له خطورة النشاط الذى يمارسه « الطابور الخامس » فى مصر ؛ ويعنى بهم الرعايا الألمان الذين لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد . وطلب من رئيس الوزراء سرعة إصدار الأوامر اللازمة لتعيين الحكام العسكريين للمناطق العسكرية الثلاث التى حددتها بريطانيا وهى : الصحراء الغربية ، الصحراء الشرقية ، ومنطقة القنال . وحذره من خطورة الموقف الذى قد ينجم عن حدوث أى تأخير فى هذا الصدد . كما لفت السفير البريطانى نظر رئيس الوزراء إلى الحالة السيئة التى أصبحت تسود الجيش المصرى كنتيجة لموقف الحكومة المصرية المتراخى تجاه إيطاليا . وحثه على ضرورة تزويد الجيش

بالتعليمات التي تقتضي التعاون الكامل مع بريطانيا حليفة مصر لأن انجلترا تعلق على الجيش أهمية كبيرة . وفي ختام حديثه ذكر السفير كلا من رئيس الوزراء ووزير الأشغال بموقفهما المنطوي على التساهل وتقلب وجهة نظرهما فيما يتعلق بتعهدهما والتزامهما بأنه في حالة ما إذا دخلت إيطاليا الحرب فلن يكون هناك ثمة شك في موقف مصر منها . وقد شرح علي ماهر وجهة نظره في كل أمر من هذه الأمور السابقة وإن لم يقتنع السفير بواحدة منها . كما اتهمه في برقيته التي بعث بها إلى وزير خارجيته « بالتهرب » و « عدم التعاون ». وفسر موقفه هذا بأنه رد فعل لرجحان كفة الميزان في غير صالح الحلفاء ، ومحاولة رئيس الوزراء أن يكسب لنفسه شعبيـــة بمحاولة تجنب الشعب المصري دخول الحرب والتعرض لويلاتها(٥٢) .

ويبدو أن السفير كان قد تلقى من وزير خارجيته مايؤيد الرأى القائل بأن اتخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة قد يفيد بريطانيا ، لأن السفير أعرب له عن موافقته على هذا الرأى على شرط أن تكون هناك حكومة مصرية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين القوات البريطانية المسلحة بالسرعة المطلوبة، وهو مالا ينطبق على وزارة علي ماهر. كما أن السفير أوضح في برقيته أن وجود الملك فاروق في الإسكندرية وتغيبه عن القاهرة في مثل هذه الظروف الحرجة يدل في حد ذاته على مدى استعداده ومعه حكومته لمواجهة الموقف الناجم عن دخول إيطاليا الحرب وما يستتبعه من التزامات تجاه مصر(٥٣) .

وقد وصل السفير البريطاني في ١٥ يونيه إلى اقتناع كامل بأن علي ماهر « غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه بل ولا احترامه » على الرغم من أن علي ماهر كان قد استجاب للكثير من المطالب التي طلبها منه السفير فيما عدا إعلان حالة الحرب على إيطاليا . وهو ذلك الأمر الذي كان السفير قد تغاضى عنه ولو إلى حين كما اتضح من الوثائق السابقة ، وكما سيتضح فيما يلي

من وثائق(٥٤) مما يدل على أن تشدده مع على ماهر ربما يرجع إلى عدائه الشخصى وكراهيته له من ناحية ، ولأنه وهو الأهم كان رجل القصر والملك شخصياً الذى كانت ميوله تجاه المحور لاتخفى على أحد خلال تلك الفترة . وهو ما لا يمكن لانجلترا احتماله فى مثل هذه الظروف . وقد دفع ذلك كله السفير إلى أن يشير على وزير خارجيته بضرورة « تغيير الوزارة بلا تأخير » . وربما أن السفير قد دفع إلى اتخاذ هذا الموقف أيضاً نتيجة للرسائل التى كان قد بعث إليه بها كل من مصطفى النحاس — زعيم الوفد — ومحمد محمود — زعيم الأحرار الدستوريين . والتى أعربا فيها عن « اليأس » وأشارا « إلى ضرورة تخلى على ماهر عن الحكم فوراً إذا ما أريد إنقاذ البلاد » . كما وافق على هذا الإجراء كذلك حسين سرى وزير المالية فى وزارة على ماهر الذى صرح للسفير بأن على ماهر لا يتعاون مع انجلترا بإخلاص ، وأنه وبعض زملائه قد يقدمون استقالاتهم من الوزارة لولا ماقد يحدثه ذلك من أثر فى البلاد من الناحية السياسية . كل ذلك حدا بالسفير إلى أن يقترح على وزير خارجيته ضرورة تغيير الوزارة فوراً ، وأنه مستعد لقبول وزارة وفدية صميمة إذا ما كان مصطفى النحاس يفضل ذلك . لأنه يرى أن النحاس — رغم أخطائه — سيعمل مع انجلترا «بولاء» . وطلب من وزير خارجيته الترخيص له بمفاتحة النحاس فى الأمر للتعرف على رأيه . وأشار إلى أنه ينبغى على انجلترا أن تلتزم الحزم مع الملك . ولوح له بأن جنرال ويفل Wavell - قائد القوات البريطانية فى مصر — مستعد لأن يشد أزره إذا لزم الأمر . كما أوضح السفير بأن الملك فاروق قد فقد شعبيته إلى حد كبير وأنه يجب منع على ماهر من العودة إلى القصر مرة ثانية لأن مركزه فيه يكون أكثر خطراً على بريطانيا من وجوده كرئيس للوزراء(٥٥) .

وفى ١٦ يونيه وافق هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية على اقتراح

تنحية على ماهر من رئاسة الوزارة وفوض سفيره فى القاهرة إبلاغ الملك فاروق بذلك . كما أعرب للسفير عن رغبة بريطانيا فى إقامة حكومة جديدة تمثل أكبر عدد من العناصر المختلفة وأن الحكمة تقتضى أن يكون رئيسها غير وفدى على أن يتمتع بثقة الوفد . ذلك لأنه كان يرى أن تشكيل وزارة وفدية خالصة سوف يغضب القصر وبعض الدوائر السياسية الأخرى التى يهم بريطانيا تعاونهم معها حتى لا يخشى مناوأتهم لها ، فضلا عما يتسم به الوفد — من وجهة النظر البريطانية — من عدم الكفاية والدراية . كما أنه أشار عليه بضرورة أن تتمتع الوزارة الجديدة بولاء كل من: الجيش المصرى نظراً لما « لموقف القوات المسلحة المصرية من أهمية بالغة » ، ثم « تأييد أغلبية الشعب المصرى »(٥٦) .

وفى نفس اليـــوم — ١٦ يونية — بعث السفير البريطانى إلى وزير خارجيته ببرقية يبلغه بنتيجة استطلاعه رأى كل من النحاس ومحمد محمود فى الموقف ، فالنحاس « يفضل تشكيل وزارة وفدية خالصة يقوم إلى جانبها (مجلس حرب) مؤلف من زعماء الأحزاب الأخرى ، كما أنه قدم أيضاً إقتراحاً بديلا يقضى ، بتأليف وزارة محايدة برئاسة عبدالفتاح يحيى أو سيف الله يسرى » ويضيف السفير أن النحاس ومحمد محمود « لم يوافقا على ترشيح حافظ عفيفى أو حسن صبرى لرئاسة الوزارة ، ومن ناحية أخرى فإن محمد محمود لا يوافق على إختيار عبد الفتاح يحيى للرئاسة » . ويعقب السفير على ذلك أن « مما يؤخذ على تشكيل وزارة وفدية خالصة :

(ا) إغضاب القصر والقوى السياسية الأخرى ، واستبعاد حسين سرى وأحمد ماهر وغيرهما ممن هم على استعداد للعمل معنا .

(ب) قلة عدد الوفديين الأكفاء من الناحية الإدارية .

(ح) عدم ملاءمة الاقتراح الخاص بتعيين نفر من الزعماء أعضاء في (مجلس الحرب) واختصاصه والفائدة من تشكيله غير واضحة ».

ومن بين مآخذ السفير على إقتراح الوزارة المحايدة وأن المرشحين لها ليست لهم قوة الزعامة . كما أن تجارب سيف الله يسرى تنحصر فى عمله فى السلك الدبلوماسى فى الخارج . بيد أنها تلقى تأييداً من محمد محمود وحزب الأحرار وقد يؤيدها الوفد كما قد يرتضيها السعديون. ويضيف السفير أنه وبعد إعمال الفكر ، قـــرر أن ينصح الملك باستشارة كل من محمد محمود بوصفه زعيم المعارضة فى البرلمان ، والنحاس باعتباره زعيم « أكبر الأحزاب شعبية » وأن يعمل بآرائهما . وخلص إلى القول بأن الأمر قد يؤدى فى النهاية إلى تأليف وزارة محايدة غير حزبية برئاسة سيف الله يسرى ، الذى لا يشك فى تعاونه مع البريطانيين « تعاوناً صادقاً »(٥٧) .

وفى ١٧ يونيه قابل السفير البريطانى الملك فاروق — بالاسكندرية — وأبلغه مطالب بريطانيا وكان ذلك بمثابة إنذار صريح بأن لا سبيل إلى التعاون مع وزارة على ماهر نظراً لأنه غير حائز على ثقة بريطانيا « ولا ثقة الشعب المصرى » وفقاً لما أبداه زعيم كل من الوفد والأحرار الدستوريين. كما طلب من الملك بالحاح عدم عودة على ماهر إلى منصبه فى القصر « لأن التجارب أظهرت أن وجوده فى ذلك المنصب يجعل من المستحيل على أية وزارة أن تقوم بعملها » . وقد طلب الملك فاروق من السفير أن يرشح له من يخلف على ماهر فى الوزارة . فاعتذر السفير بحجة أن ذلك « ليس من شأنه » . وان كان قد أشار عليه — بعد إلحاح من الملك — أن الطريق السليم هو أن يستدعى للاستشارة كلاً من محمد محمود زعيم المعارضة، ومصطفى النحاس زعيم أكبر حزب « حائز لتأييد الشعب » . ولكن الملك — الذى سلم بضرورة استشارة زعيم المعارضة ، أبى أن يستشير النحاس بحجة أنه صدرت عنه « إهانة للملك » . وهنا أوضح له السفير ضرورة استشارته

« لصالح بلده بل ولصالح عرشه » . مع ما لهذه العبارة الأخيرة من مغزى كبير واضح . وخلال حديثهما لوح له الملك فاروق « بأن واجبه كملك لمصر يقتضيه أن لا ينضم فى الحرب إلى الطرف الخاسر » . فرد السفير بأن مصر مرتبطة « بنا نجونا أو غرقنا، فمن الخير أن نتحمل معاً لكى ننجو معاً » وصرح له « بأن بريطانيا سوف تنتصر فى النهاية فلا يظنن غير ذلك » . وكان السفير قد ألمح له خلال حديثه بأن جنرال ويفل « يترقب عودتى هذا المساء ليقف على مدى إستجابة الملك لطلباتنا » . ويذكر السفير أنه لم « يكن فى إستطاعتى أن أمارس ضغطاً عليه أقوى مما فعلت إلا أن أقدم له إنذاراً » . ويختتم السفير برقيته بأنه قد أبلغ أحمد حسنين — الذى كان يشغل منصب الأمين الأول فى القصر — بكل ما دار بينه وبين الملك ، وطلب إليه أن يبصر الملك بضرورة الأخذ بما اقترحه عليه . وكان من رأى أحمد حسنين إعطاء على ماهر فرصة أخرى . إلا أن السفير رد عليه باستحالة ذلك بحجة أن على ماهر « لا يستطيع أن يعمل باستقامة »(٥٨) .

وعلى الرغم من أن هذا « الإنذار » الذى قدمه السفير البريطانى للملك قد تضمن مطالب محددة، فإن الأخير أخذ يراوغ ويماطل فى تنفيذها تمسكا منه بوزارة على ماهر التى وقفت من إعلان حالة الحرب حتى الآن هذا الموقف الذى يجنب مصر ويلاتها، والذى يمكن تفسيره على أنه كان يعنى عدم ربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية الخاسرة والمراهنة على الجواد الخاسر الذى اتضح من حديث الملك مع السفير البريطانى ، خاصة بعد أن تطور الموقف العسكرى فى أوربا لغير صالح الحلفاء بعد انهيار فرنسا أمام القوات الألمانية . وهو ماشجع تزايد الميول المحورية فى مصر شعبية كانت أم رسمية، ليس على اعتبار أن المحور صادق النية فى الوعود التى أعلنها قادته وتتعلق باحترام سلامة وإستقلال دول منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط ، ولكن على اعتبار أنه لن يكون أسوأ من الاحتلال

البريطاني الفرنسي الذى عانت منه شعوب منطقة الشرق الأوسط بأسرها وخبرته فترات طويلة ، ومن ناحية أخرى أن هذا الميل كان يحمل فى طياته دوافع التشفى والانتقام من « حليف » أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها . كما أنه كان يتضمن فى نفس الوقت معنى الإعجاب بالعسكرية الألمانية « التى لا تقهر » من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته .

وعلى أية حال ، فإن الملك فاروق رغبة منه فى المراوغة وكسب الوقت بعث فى ١٨ يونيه ببرقية إلى ملك بريطانيا يشكو فيها من أسلوب التعسف والتشدد وعدم اللياقة الذى مارسه السفير البريطانى ، وفى نفس الوقت دفع بأحمد حسنين لمقابلة السفير كى يحيطه علما ببرقية الملك إلى ملك انجلترا ويوضح له بأن لن يكون هناك تعديل فى الوزارة حتى يصله رد لندن على تلك البرقية . فى الوقت الذى راحت فيه الصحف الموالية للقصر تشيع الأنباء بأن على ماهر أخذ فى تعديل وزارته بتوسيع نطاقها حتى تقطع على البريطانيين خط الرجعة . وقد كانت مقابلة أحمد حسنين للسفير تعنى — فى نفس الوقت — محاولة القيام بدور الوساطة كى يسمح لعلى ماهر بالعودة إلى منصبه فى القصر كرئيس للديوان الملكى ، مراعاة لكرامة الملك فاروق » . وقد رفض السفير ذلك رفضاً باتاً فى الوقت الذى أكد له أنه ليس فى نية بريطانيا التصميم على مطالبة أى حكومة مصرية بإعلان حالة الحرب . وقد طلب السفير من حكومته ضرورة أن يكون الرد على برقية الملك والتعليمات الصادرة إلى السفير هو تنحية على ماهر من رئاسة الوزارة وعدم السماح بعودته إلى منصبه فى القصر بصورة قاطعة بحجة أنه « لا يمكن أن تقوم حكومة مناسبة إذا هو استعاد مكانه فى القصر »[٥٦] . علماً بأن الإجراءات التى اتخذتها وزارة على ماهر لتمكين بريطانيا من استخدام مصر كقاعدة عسكرية

فى المنطقة لم تكن لتختلف كثيراً عن قرار إعلان حالة الحرب ضد دول المحور .

وقد أخذ السفير البريطانى يستعجل رد حكومته على برقية الملك فاروق متعللا بأن أى إبطاء فى عزل على ماهر سيؤدى إلى « وضع خطير » ، لأن القصر قد أوقف كل تصرف انتظاراً لذلك الرد . هذا فى الوقت الذى أخذ على ماهر يشيع بأنه قد عزل من منصبه بغير وجه حق ، وأنه لا يعتزم التخلى عن منصبه طالما أن وزارته « تتمتع بثقة الملك والبرلمان » . كما أنه دأب على إذاعة أن وزارة الخارجية البريطانية لازالت تدرس الموقف حتى يترك انطباعاً عاماً فى مصر بأن انجلترا قد تتراجع عن موقفها وأنه قد يبقى فى الحكم مستعيناً فى ذلك ببعض قطاعات الرأى العام المصرى المشايع له(٦٠) وقد أشار السفير البريطانى على حكومته — فى برقيتين بعث بهما إلى وزير خارجيته فى ١٩ يونيه — بأنه فى حالة رفض المطالب البريطانية فليس أمامها سوى التهديد بإعلان الأحكام العرفية البريطانية على مصر كما حدث من قبل فى عام ١٩١٤ عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر . وذلك إجراء كان من شأن تطبيقه الرجوع بحالة مصر إلى الوراء والتجاهل الكامل لاستقلالها وسيادتها المعلن فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى تأكد بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ، علماً بأن السفير ذاته لم يكن مرتاحاً تمام الارتياح إلى تطبيق هذا الإجراء ، وإن كان قد أراد استخدامه كورقة يلوح بها للضغط على مصر حتى تستجيب للمطالب البريطانية . وقد عبر السفير عن ذلك بأن « مجرد التهديد سيكون كافياً » فى حد ذاته . وإن كان قد أوضح بأن الاستعداد لمواجهة مثل هذا الموقف قد تم ، وأن لديه من القوات العسكرية ما يكفى لتنفيذه . الأمر الذى يعنى أن جزءً كبيراً من القوات سيخصص للقيام بالمحافظة على الأمن الداخلى وما يتبع ذلك من مصاعب من الناحية الإدارية(٦١) .

وقد تأخر رد وزارة الخارجية البريطانية على سفيرها فى القاهرة —

بالرغم من إلحاح الأخير — بعض الشيء . وإن كانت قد وصلته برقية من الوزارة بتاريخ ١٩ يونيه تطلب إليه عدم التمسك فى علاقاته ومطالبه من الحكومة المصرية ببعض الأمور الأقل أهمية كتلك التى تتعلق باعتقال أو ترحيل الرعايا الإيطاليين فى القاهرة ، والتى ربما قد تتخذ ذريعة لعرقلة سياسة بريطانيا العامة فى مصر ، وإن أعربت له فى نفس الوقت عن استعدادها لتأييده — ومعه السلطات العسكرية — فى اتخاذ مايراه من إجراءات ضرورية(٦٢) .

وفى الثانى والعشرين من يونيه وصل الرد الذى طالما انتظره السفير وألح فى طلبه . وقد تضمن ذلك الرد موافقة هاليفاكس وزير الخارجية على الاقتراح الخاص بالتهديد باعلان الأحكام العرفية البريطانية فى مصر بما فى ذلك فرضها إذا لزم الأمر على اعتبار أنها إجراء مؤقت دعت إليه اعتداءات الإيطاليين والمحافظة على الأمن العام فى مصر . وأن ذلك لن يؤثر فى سير الحياة العادية إلا بأقل قدر ممكن . كما نصحه بأن تكون ذريعة بريطانيا عند اللجوء إلى ذلك هو مخالفة الحكومة المصرية لنص المادة الخامسة من معاهدة الصداقة والتحالف(٦٣) كما خوله وزير الخارجية حق قبول تنازل الملك فاروق عن العرش إذا لم يستجب إلى المطالب البريطانية . بشرط ألا يترك — بعد تنازله — حراً طليقاً ؛ وأن يوضع تحت الرقابة البريطانية حتى لا يلجأ إلى إيطاليا للمطالبة بعرشه(٦٤) .

ويتضح من ذلك الرد أن وزارة الخارجية البريطانية قد هيأت نفسها لقبول وزارة يتولى رئاستها مصطفى النحاس — رئيس الوفد وزعيم حزب الأغلبية — فى حالة ما إذا تم تنحية الملك فاروق عن العرش لأن العقبة التى كانت تقف دائماً أمام تعيين النحاس رئيساً للوزارة المصرية وهى الخوف

من إغضاب القصر تكون قد زالت ، مما يسمح بتولى النحاس رئاستها باعتباره «أب المعاهدة وراعيها»(٦٥) .

ورغبة من الملك فاروق فى تدارك الموقف وحفاظاً على عرشه — وكانت قد وصلت إلى مسامعه أنبـــاء رد وزارة الخارجية البريطانية — استدعى إلى قصر عابدين عدداً من الساسة القدامى وزعماء الأحزاب وقادة الرأى للتشاور فى الأمر . فاجتمعوا بالقصر مساء السبت ٢٢ يونيه — وهو اليوم الذى وصل فيه رد الخارجية البريطانية ذاته — وافتتح الملك الاجتماع وتركهم بعد أن أشار عليهم بالمسائل التى سيجرى بحثها وطلب إليهم أن تتم دراستها بكل حرية . وقد تداول المجتمعون فى الموقف بعد أن عرضه عليهم على ماهر رئيس الوزراء واستمروا فى اجتماعهم أكثر من خمس ساعات . وتروى المصادر العربية(٦٦) أن المجتمعين وفى مقدمتهم أحمد ماهر قد انتهوا إلى اتخاذ قرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية . حيث ورد فى القرار أنه إزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة فانهم يضعون الأمر بين يدى الملك ليصرفه بحكمته ، وذلك يعنى الإذعان للتبليغ البريطانى . ثم انتقل البحث إلى شكل الوزارة الجديدة فرأى بعضهم أن تكون وزارة قومية ورفض النحاس الفكرة وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات جديدة ، مما أدى إلى أن ينتهى المجتمعون على غير اتفاق . وتكاد الوثائق البريطانية أن تتفق فى روايتها حول هذا الاجتماع مع ما أوردته المصادر العربية(٦٧) .

وفى صباح اليوم التالى — ٢٣ يونية — قابل السفير البريطانى وبرفقته الجنرال ويفل الملك فاروق ، وسلمه الأخير صورة القرار الذى تم التوصل إليه فى اجتماع القادة بالأمس فى قصر عابدين . وأوضح له أن ذلك يعنى « أننا نسير فى سياسة قويمة من الصداقة والإخلاص تجاه انجلترا» . فذكره

السفير مرة أخرى بالمطالب البريطانية التي تقضي بتشكيل « حكومة قوية تمثل الشعب ... وتلتزم بتنفيذ المعاهدة ؛ أي يوافق عليها النحاس باشا » . كما طلب إليه ضرورة استدعاء النحاس للتشاور معه في الأمر(٦٨) .

وفي مساء نفس اليوم – ٢٢ يونية – قدم علي ماهر استقالة حكومته وأشار فيها إلى التدخل البريطاني حيث ورد في كتاب الاستقالة « ولكن أصبح الاستمرار في الحكم متعذراً لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصري . لهذا أراني مضطراً إلى رفع استقالتي إلى مقامكم السامي » ، معرباً عن أمله في أن تخرج البلاد «من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الجانب »(٦٩) .

كما ذهب أحمد حسنين – الأمين الأول بالديوان الملكي – إلى دار السفارة البريطانية في مساء اليوم – ٢٢ يونية – لإبلاغ السفير رد الملك على المطالب البريطانية ، ويتضمن موافقته على اعتزال علي ماهر رئاسة الوزارة وتعهداً بألا يعود إلى منصبه في القصر كرئيس للديوان الملكي ، واقتراح الملك بأنه سيقوم باستدعاء النحاس ورؤساء الأحزاب السياسية الأخرى للاتفاق على اختيار رئيس وزراء محايد . وقد أوضح السفير لمندوب القصر تمسكه بمطلب بريطانيا الأساسي ، وهو أن يكون رئيس الوزراء الجديد حائزاً على « تأييد النحاس » . فرد عليه أحمد حسنين بأن الملك يعمل طبقاً لمشورة النحاس وزعماء الأحزاب الأخرى في سبيل الحصول على تأييدهم لرئيس الوزراء الجديد ولضمان موافقة البرلمان . وقد طلب السفير ضرورة الانتهاء من هذه المشاورات على وجه السرعة وأن يكون رئيس الوزراء الجديد من طراز حافظ عفيفي أو حسن صبري(٧٠) .

ويبدو أن الملك أراد أن يستغل اقتراحاً نسبه إلى وزير الخارجية البريطانية ورد ضمن برقية من حسن نشأت سفير مصر في لندن إلى الحكومة

المصرية بأن الخارجية البريطانية ترى أن يتم تغيير الوزارة دون ضجة وبغير حاجة إلى حل البرلمان . فقد عقب السفير على ذلك بأن هذا الأمر « قد يتخذه الملك ذريعة لاستبقاء الحال على ما هو عليه » ، لأنه من غير المحتمل أن يجمع النحاس وزعماء الأحزاب الأخرى على مرشح واحد لرئاسة الوزارة . مما دعاه إلى أن يقترح وقف جلسات المجلس النيابي خلال عطلة الصيف مما يذلل تلك الصعوبات . كما أنه رأى أن ينتظر ما قد تسفر عنه المشاورات وإلا فانه سوف « يصر على قبول ما يشير به النحاس الذى يتزعم الأغلبية العظمى فى البلاد » . ويعلق السفير على الموقف برمته موضحاً « وقد تخرج من الأزمة الحالية دون حاجة إلى تغيير الملك ، ولكنى أشك كثيراً فى أن يستمر طويلاً وعلينا أن نراقبه طول الوقت » ، ويضيف « وفى نفس الوقت اتخذت جميع الإجراءات إذا ما اقتضى الأمر إعلان الأحكام العرفية »(٧١) .

والأمر الذى يدعو إلى الالتفات هو بروز دور بعض رجالات الجيش المصرى للمرة الأولى خلال هذه الأزمة وظهور ما أسماه السفير — فى برقيته بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣٩ — « بالشلة العسكرية » ويقصد بهم الفريق عزيز على المصرى وعبد الرحمن عزام وصالح حرب وغيرهم(٧٢) ، والتى ربما كانت مدفوعة من جانب على ماهر — وربما من جانب الملك ذاته — للعمل على إحباط دور البعثة العسكرية البريطانية وهدم نفوذها فى صفوف الجيش المصرى . وقد دفعت كل تلك العوامل وغيرها السفير البريطانى إلى حد التلويح باعادة مصر إلى ما يشبه عهد « الحماية » ذلك لأن بريطانيا ما كان بوسعها أن تغض الطرف عما كان يجرى فى مصر فى تلك الظروف العصيبة التى كانت تمر بها بريطانيا . لذلك آثرت أن ترتب الموقف باهتمام بالغ إلى أن واتتها ظروف مناسبة للتخلص من هذه الوزارة « المناوئة » دون أن يثير تدخلها مشاعر مصر والمصريين .

على أية حال ، فقد دعى الزعماء إلى عقد اجتماع آخر فى قصر عابدين يوم ٢٤ يونية للمشاورة فى تأليف الوزارة . فأصر النحاس على رفض الاشتراك فى وزارة قومية مؤكداً رأيه بشأن تأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة عندما تسمح الظروف بذلك(٧٣) . وفى نفس اليوم — ٢٤ يونية — طلب على ماهر عقد جلسة لمجلس الشيوخ ليدلى فيها ببيان عن موقفه من الأزمة . وقد أوضح فى بيانه أسباب استقالته وذكر أن السلطات البريطانية تقدمت إليه بعدة طلبات كما هو ثابت فى محفوظات وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء وأنه استجاب إلى الكثير من هذه المطالب فى نطاق معاهدة التحالف ، الأمر الذى استوجب شكر السلطات العسكرية البريطانية عليها . ولكن السفير البريطانى لجأ إلى « الوسائل العتيقة » وطلب تنحيته عن الحكم . وجاء فى هذا البيان أن « جوهر الخلاف الحالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا كان يعمل بما يمليه عليه الولاء والإخلاص لوطنه » . وقد أعرب المجلس عن كامل تأييده لرئيس الوزراء المستقيل(٧٤) ، ونلاحظ أن على ماهر التجأ إلى مجلس الشيوخ وليس إلى مجلس النواب — الذى يملك وحده إعلان الثقة بالوزارة وربما يرجع ذلك إلى خشيته من المعارضة التى قد يثيرها رئيس المجلس نفسه — أحمد ماهر — استمراراً لمواقفه السابقة من رئيس الوزراء فيما يتعلق بموقف مصر من الحرب .

وقد تأخرت موافقة الملك على قبول استقالة على ماهر ووزارته حتى يوم ٢٧ يونية ١٩٤٠ إلى أن كلف حسن صبرى بالقيام بتشكيل الوزارة الجديدة طبقاً للترتيبات التى أعدتها بريطانيا وموافقة مختلف القوى السياسية المصرية .

وهكذا تم الإطاحة بوزارة على ماهر نتيجة لانتهاك بريطانى سافر لاستقلال مصر وسيادتها بلغ حد توجيه إنذار إلى الملك ، وتدخل بريطانى مباشر وصريح فى عزل وتعيين رؤساء الوزارات المصرية . وليس فى وسع

من يطلع على هذه الوثائق البريطانية التى كشف النقاب عنها مؤخراً إلا أن يشيد بموقف على ماهر وسياسته خلال فترة تقلده رئاسة الوزارة التى استمرت بين ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ٢٧ يونية ١٩٤٠ ؛ والتى التزمت بمبدأ « تجنيب مصر ويلات الحرب » . على الرغم من أنها عملياً قد انساقت تحت تأثير الضغوط البريطانية إلى اتخاذ إجراءات عديدة وصلت بالبلاد إلى حد أنها كانت أشبه بالدولة المحاربة .

الحواشى

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، ﺣ ٣ ، ص ٦٩

(٢) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، ص ٣٨٠

(٣) هيكل ، مذكرات فى السياسية ، ﺣ ٢ ، ص ١٦٣

(٤) نفس المرجع ، ص ١٦٤ — ١٦٥

(٥) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٦٠

(٦) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٨٢ — ٣٨٣

(٧) راجع نص هذه المادة فى ، القضية المصرية ص ، ٤٦١

(٨) F.O., 407/223, No., 1060, from Petman to Halifax

(٩) راجع ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦، صفحات ٤٠ وما بعدها، ١٣٥ ومابعدها

(١٠) حول هذه الظروف الدولية ، راجع ، تروخانوفسكى، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد الحميد الجمال ، ص ٢١ وما بعدها ، كذلك جرانت وآخر ، أوروبا فى القرنين ١٩ ، ٢٠ ، ترجمة محمد على أبو دره وآخر ، ج ٢ ، ص ٤٧٨ وما بعدها .

(١١) F.O., 407/223, No., 507, from Lampson to Halifax.

(١٢) Ibid, No., 527, from Lampson to Halifax.

(١٣) لم يوافق مجلس الشيوخ فى البداية على إعلان الأحكام العرفية ، ولكنه انتهى إلى الموافقة بأغلبية ٦٨ صوتا ضد ٥٩ صوتا .

(١٤) Op. Cit., No., 527.

(١٥) F.O. 407/223, No, 618, from Halifax to Lampson

(١٦) ربما يرجع ذلك التأخير إلى سياسة التهدئة التى كانت تتبعها الحكومة البريطانية تجاه توسعات هتلر واستفزازاته المتكررة ، راجع ، تروخانوفسكى ، المصدر السابق ، ص ٢١ وما بعدها . أو أنها ترجع إلى إرتباط خطة بريطانيا العسكرية فى الدفاع عن بولندا بموقف الحكومة الفرنسية ، حيث أن انجلترا لم يكن فى وسعها اتخاذ خطوة عسكرية إلا بعد نزول قواتها فى الأراضى الفرنسية .

(١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ، ص ٣٢

(١٨) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٧١

(١٩) F.O. 407/223, No. 555, from Lampson to Halifax.

وكان من بين الأسباب التى تعللت بها الوزارة فى تأخير إعلان حالة الحرب احتجاز ألمانيا لرجال المفوضية المصرية وبعض الرعايا المصريين المقيمين فى ألمانيا .

(٢٠) F.O. 407/223, No., 557, from Lampson to Halifax,

(٢١) F.O. 407/223; No., 562, from Lampson to Halifax.

(٢٢) Ibid., No., 570, from Lampson to Halifax.

(٢٣) Ibid, No., 575, from Lampson to Halifax.

(٢٤) Ibid, No., 582, from Lampson to Halifax.

(٢٥) Ibid, No., 570, from Lampson to Halifax.

(٢٦) F.O. 407/223, No., 1038, from Halifax to Lampson.

(٢٧) Ibid, No. 651, from Halifax to Lampson.

(٢٨) Ibiu, No., 669, from Halifax to Lampson.

(٢٩) ومن بين المآخذ التي عدها السفير البريطاني على علي ماهر : جمعه بين رئاسة الحكومة ورئاسة الديوان الملكي وادارته لأعمال ذلك الديوان بينما الملك في معزل عما يجرى حوله ، تسكينه للمعارضة في ظل الأحكام العرفية !! ؛ اتجاه القصر والأوساط المحيطة به ومعهم علي ماهر إلى معاداة الانجليز والميل نحو الألمان ، بل أن بعضها اتجه نحو « اليسارية » ؛ محاولات علي ماهر التفريق بين المدنيين والعسكريين البريطانيين العاملين في مصر ، إذاعته أنباء خلافه مع السفارة البريطانية ، محاولات علي ماهر التخفيف من قبضة الانجليز على مصر والحد من نفوذهم تدريجيا . عزل بعض العناصر المقربة إلى الانجليز من مناصبهم كأمين عثمان وعبد الرازق أبو الخير ...

(٣٠) F.O. 407/233, No. 719, from Halifax to Lampson. and No., 298, from Lampson to Halifax.

(٣١) F.O., 407/223, No., 298, from Lampson to Halifax.

(٣٢) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٨١

(٣٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٣٢

(٣٤) تروخانوفسكي ، المصدر السابق ، ص ١١١ — ١١٢

(٣٥) تروخانوفسكي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ — ٥٠ ، جرانت وتمبرلي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣

(٣٦) F.O. 407/224, No. 382, from Lampson to Halifax.

(٣٧) Ibid., No., 429, from Lampson to Halifax.

(٣٧) مكرر Ibid., N., 401, from Halifax to Lampson.

(٣٨) البلاغ ، ٥٦٠٠ في ٢/٦ ، ٥٦٠٢ في ١٩٤٠/٦/٤

(٣٩) المصري ، ١٢٨٧ في ٢ يونيه ١٩٤٠ مقال افتتاحي لمحمود أبو الفتح بعنوان « في ساعة الخطر تؤدى مصر واجبها كاملا »

(٤٠) F.O.. 407/224, No. 447, from Lampson to Halifax.

(٤١) F.O., loc. Cit.

(٤٢) Ibid, No., 406, from Halifax to Lampson.

(٤٣) F.O. 407/224, No., 406, from Halifax to Lampson.

Ibid., No. 435, from Halifax to Lampson. (٤٤)

Ibid, No., 477, from Lampson to Halifax. (٤٥)

F.O, 407/224, No.; 488, from Lampson to Halifax. (٤٦)

Ibid., No, 491, from Lampson to Halifax. (٤٧)

(٤٨) إذ أن كل ما عرف عن هذه الجلسة هو أن رئيس الوزراء عرض سياسة الحكومة إزاء دخول إيطاليا الحرب . فأقر المجلسان سياسة الحكومة ومضمونها تجنيب البلاد ويلات الحرب ، مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية فى حدود معاهدة الصداقة والتحالف . وأن يكون موقف مصر موقفا دفاعياً مع قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا واعتقال معظم رعاياها . أنظر : الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٣ ، ص ٨٣

F.O., 407/224, No., 498 and No., 502, from Lampson (٤٩) to Halifax.

F.O., loc. Cit. (٥٠)

F.O, loc. Cit. (٥١)

F.O., 407/224, No, 519, from Lampson to Lampson (٥٢)

Ibid., No., 522,fiom Lampson to Halifax. (٥٣)

Ibid., No., 530, from Lampson to Halifax. (٥٤)

F O. 407/224, Nos., 525 and 530, from Lampson (٥٥) to Halifax.

Ibid., No., 468, from Halifax to Lampson. (٥٦)

Ibid, No., 532, from Lampson to Halifax, (٥٧)

F.O, 407/224, No, 536, from Lampson to Halifax (٥٨)

Ibid., No., 541, from Lampson to Halifax. (٥٩)

F.O., 407/224, Nos., 544 and 555, from Lampson (٦٠) to Halifax.

F.O, loc. Cit. (٦١)

Ibid., No., 475, from Halifax to Lampson (٦٢)

(٦٣) وتنص تلك المادة على تعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية . القضية المصرية ، ص ٤٦١

F.O., Ibid., No., 493, from Halifax. (٦٤)

F.O., 407/224, No, 493, from Halifax to Lampson. (٦٥)
F.O., Ibid., No. 590, fıom L. to H.

(٦٦) الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، حـ ٣ ، ص ٨٣ — ٨٤ . هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، حـ ٢ ، ص ١٨٦

(٦٧) حيث تذكر الوثائق البريطانية ان النحاس قد أبدى رايا خلال الأجتماع يتعلق بتشكيل وزارة محايدة مؤيدة من الأحزاب المختلفة ، وأضاف بأن تستمر تلك الوزارة فى الحكم الى حين اجراء انتخابات حرة .

(٦٨) F.O. Loc. Cit.

(٦٩) كرم ، النظارات ، ص ٣٨٤ — ٣٨٥ ، الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٨٤

(٧٠) F.O., 407/224, Nos., 590 and 592, from Lampson to Halifax.

(٧١) F.O., loc. Cit.

(٧٢) F.O., 407/223, No., 298, from Lampson to Halifax.

(٧٣) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٨٥

(٧٤) مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر ، الجلسة ٤٤ فى ٢٤ يونيه ١٩٤٠ ، ص ٩٤٧ — ٩٤٨

مصادر البحث

أولا : الوثائق العربية المنشورة :

١ - جمهورية مصر، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٠٤، القاهرة، ١٩٥٥

٢ - مجلس الشيوخ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، القاهرة، ١٩٣٧

٣ - مضابط جلسات مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، الجلسة ٤٤ فى ٢٤ يونية ١٩٤٠

ثانيا : المؤلفات المنشورة بالعربية والمترجمة :

١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨

٢ - تروخانوفسكى، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد الجمال، مراجعة وتقديم عبد الخالق لاشين القاهرة، ١٩٧٦

٣ - جرانت وتمبرلى، أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة محمد على أبو درة، القاهرة، ١٩٦٧

٤ - عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥١

٥ - فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٩

٦ - محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٥٣

ثالثاً : الصحف والدوريات :

١ ـ الأهرام ، مايو ـ يونيه ١٩٤٠

٢ ـ البلاغ ، مايو ـ يونيه ١٩٤٠

٣ ـ المصرى ، مايو ـ يونيه ١٩٤٠

رابعاً : الوثائق البريطانية غير المنشورة :

F.O., 407 - 223 & 224, Nos. : -

1060 - 507 - 527 - 618 - 555 - 557 - 562 - 570 - 575 - 582 - 1038 - 651 - 669 - 719 - 298 - 382 - 429 - 401 - 447 - 406 - 435 - 477 - 488 491 - 498 - 502 - 519 - 522 - 530 - 525 - 468 - 532 - 536 - 541 - 544 - 475 - 493 - 590 - 592